مجلس الأمن

السنة التاسعة والأربعون

مؤقـــت

الجلسة ٣٤٣٢

المعقودة يوم الجمعة
٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤
الساعة ١٦/٤٥
نيويورك

الرئيس:	السيد يانييز بارنويفو	(اسبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سيدوروف
	الأرجنتين	السيد كارديناس
	باكستان	السيد ماركر
	البرازيل	السيد فالي
	الجمهورية التشيكية	السيد برافنكا
	جيبوتي	السيد علهاي
	رواندا	السيد باكوراموتسا
	الصين	السيد وانغ شويشيان
	عمان	السيد السمين
	فرنسا	السيد مريميه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير ديفيد هناي
	نيجيريا	السيد غمباري
	نيوزيلندا	السيد كيتنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ألبرايت

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال (S/1994/1068)

94-86492

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178.

افتتحت الجلسة الساعة ١٧/٠٥

الإعراب عن الترحيب

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): في البداية، أود أن أعرب عن سروري بوجود سعادة السيد بيفيل براتينكا، نائب وزير خارجية الجمهورية التشيكية في مجلس الأمن، وأرحب به بالنيابة عن المجلس.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال (S/1994/1068)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل الصومال يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل للاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، عملا بالأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد حسن (الصومال) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال، الوارد في الوثيقة S/1994/1068.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1994/1119، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته اسبانيا ورواندا. وقد انضمت فرنسا والمملكة المتحدة ونيجيريا ونيوزيلندا الى قائمة مقدمي مشروع القرار.

أفهم أن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه.

إذا لم أسمع أي اعتراض، فسأطرح مشروع القرار (S/1994/1119) للتصويت.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، اسبانيا، باكستان، البرازيل، الجمهورية التشيكية، جيبوتي، رواندا، الصين، عمان، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، نيوزيلندا.

المعارضون:

لا أحد.

الممتنعون:

الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): نتيجة التصويت كما يلي: ١٤ صوتا مؤيدا مقابل لا شيء مع امتناع عضو واحد عن التصويت، اعتمد مشروع القرار بوصفه ٩٤٦ (١٩٩٤).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد ميريميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد صوتت فرنسا مؤيدة هذا القرار ذا الطبيعة الفنية الذي يمدد ولاية عملية الأمم المتحدة في الصومال لغاية ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤. وتدرك بلادي أن غياب التقدم صوب إيجاد حل سياسي وعجز القوة في هذا الوقت يبرران إجراء مناقشة حقيقية مستفيضة في إطار مجلس الأمن - مناقشة ينبغي أن تتخذ على إثرها قرارات بشأن مستقبل عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال ووجود الأمم المتحدة في الصومال.

لقد أيدت فرنسا هذا الصيف إجراء تخفيض تدريجي لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بغية

إنهاء هذه العملية في آذار/مارس ١٩٩٥، تبعا للجدول الزمني الوارد في قرارات مجلس الأمن. ونحن لا نزال نؤيد هذا الجدول، حتى أننا مستعدون للمشاركة في مناقشة هذا الموضوع. وسيكون قرارا خطيرا بالنسبة لمجلس الأمن أن ينهي قوة قبل أوانها. ومن ثم، يجب أن تستند هذه المناقشة الى معلومات دقيقة وإلى توصيات يقدمها الأمين العام ويدرجها في التقرير الذي يزمع تقديمه الى المجلس في ١٥ تشرين الأول/اكتوبر المقبل.

وإن بلادي ترى، على أية حال، أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل، بطريقة أو بأخرى، الاضطلاع بدور في الصومال، وذلك بغية توطيد المنجزات التي حققتها عملية الأمم المتحدة في الصومال، وتقديم يد العون، إذا استطاعت المنظمة ذلك، من أجل تحقيق المصالحة الوطنية، وتوفير المساعدة الإنسانية، والإسهام في إعادة إعمار البلاد.

وريثما تجري تلك المناقشة يتعين على الأطراف الصومالية أن تدرك عواقب القرارات التي قد يتعين على المجلس أن يتخذها. إن فرنسا تدعوها مرة أخرى الى تسوية خلافاتها وتشجيع المصالحة الوطنية الأصيلة. لقد آن الأوان حقا لعقد المؤتمر الذي تم تأجيله عدة مرات. إن الحل السياسي وحده هو الذي سيسمح بإعادة بناء الاقتصاد والمؤسسات بمساعدة المجتمع الدولي. غير أنه من الواضح أن المجتمع الدولي لا يمكن أن يقوم مقام الصوماليين الذين يتحملون وحدهم المسؤولية عن مستقبلهم.

السيد السمين (عمان): السيد الرئيس، أود في البداية أن أتقدم من خلالكم بالشكر الى الأمين العام على تقريره حول عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. لقد درس وفد بلادي ذلك التقرير بعناية واهتمام، كما تابع وفد بلادي التقارير الشفوية التي يتلقاها المجلس من الأمانة بين الحين والآخر. ودون شك، فإن تقرير الأمين العام يعكس الوضع المؤسف الذي آلت إليه الحالة في الصومال رغم الجهود الدولية الهائلة التي بُذلت من أجل مساعدة الشعب الصومالي الشقيق.

وقد لاحظ وفد بلادي أن عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال أعادت انتشار قواتها بحيث تمركزت في ثلاث أماكن فقط. وأنه لمن دواعي الأسف أن إعادة الانتشار هذه تهدف الى تمكين القوات من حماية نفسها نتيجة لتعرض وحدات العملية الى هجمات من قِبَل المليشيات المسلحة.

لقد عبَّر وفد بلادي في مناسبات سابقة عن اعتقاده بأن حل المشكلة الصومالية يقع على عاتق الصوماليين أنفسهم. وأكد في أكثر من مناسبة بأن دور الأمم المتحدة والمجتمع الدولي يأتي في المقام الأول لمساعدتهم في تجاوز محنتهم. ومرة أخرى فإننا نؤكد على قناعتنا بأن حل القضية الصومالية يقع في أيدي الصوماليين أنفسهم الذين لم يبدوا أي تجاوب أو رغبة في حل مشكلة خلافهم حتى الآن. ولذا فإننا لا نرى مبررا لاستمرار تواجد قوات الأمم المتحدة في الصومال، بل نرى أن الموارد البشرية والمالية الهائلة التي تخصص لذلك التواجد العسكري يمكن توجيهها للأغراض الإنسانية في الصومال.

إننا نحث القيادات الصومالية مرة أخرى على تحمل المسؤولية الملقاة على عاتقهم والعمل على إنهاء الخلافات فيما بينهم من أجل تحقيق المصالحة الوطنية والانتقال الى المرحلة التطبيقية للاتفاقات التي أقروها حيال قضيتهم.

إن قراءتنا للقرار الذي تم اعتماده توضح لنا من المشاورات التي سبقت تلك الصياغة أن صبر مجلس الأمن قارب على النفاد، وأن شهر تشرين الأول/ اكتوبرالقادم يعتبر مرحلة حاسمة بالنسبة للعملية في الصومال، إذ أن دعم الأمم المتحدة أصبح يعتمد على ما يمكن أن يتم تحقيقه خلال ذلك الشهر، وأصبح مشروطا بتحقيق الفصائل الصومالية للتصالح الوطني، والبدء في تنفيذ الاتفاقيات التي أقرتها. ونتمنى أن تتجاوب القيادات الصومالية مع المناشدات المختلفة وأن تستغل الفرصة الأخيرة التي أمامها من أجل البدء في مرحلة البناء وتحقيق طموحات الشعب الصومالي المنكوب.

ختاما، فإنه وعلى الرغم من تفضيلنا أن يتضمن القرار إشارة واضحة وصريحة الى المرحلة المصيرية التي تمر بها العملية الدولية في الصومال بما في ذلك إنهاء العملية برمتها، صوتنا مع ذلك لصالح مشروع القرار الذي اعتمد توا على اعتبار أن ذلك يمكن أن يكون بمثابة الفرصة الأخيرة للشعب الصومالي الشقيق لتجاوز محنته.

السيدة ألبرايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كان هناك على امتداد الولاية الحالية لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال،

وهي الولاية التي مدتها أربعة أشهر، ثابتان اثنان في الصومال هما استمرار تدهور الحالة الأمنية، والانعدام التام للتقدم في عملية المصالحة السياسية. وذكر كل من تقارير الأمين العام - في تموز/يوليه، وفي آب/اغسطس وأيضا في أيلول/سبتمبر - أن الحالة الأمنية تزداد سوءا. وتخلل التدهور العام هجمات عنيفة على أفراج الأمم المتحدة لحفظ السلم. وفي الأشهر الأربعة الأخيرة، أضيف الى من سقطوا قتلى في الصومال، ويزيد عددهم على ١٤٠ من أفراد حفظ السلم، جنود من زمبابوي والهند وماليزيا. ويواصل تقرير الأمين العام الأخير السرد القاتم للخسائر الماضية والأخطار المقبلة. وبلغ القلق الآن أبعادا أضطرت قائد قوة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال الى الانسحاب من مناطق عديدة في الصومال، وبحلول الشهر المقبل ستتركز جميع القوات في ثلاث مدن فقط.

وفي حين أن البيئة الأمنية تزداد سوءا، فإن الحالة السياسية لم تتحسن. والتركة الوحيدة للأشهر الأربعة الماضية تتمثل في جملة من الوعود التي لم يتم الوفاء بها. وعندما نظر المجلس آخر مرة في ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، في أيار/مايو، كنا ننتظر من الفصائل الصومالية أن تعقد في نهاية المطاف المؤتمر التحضيري للمصالحة الوطنية الذي أرجئ من قبل أربع مرات. ومن المؤسف، ونحن نجلس هنا اليوم بعد أربعة أشهر، أننا لا نزال ننتظر. وفي آب/اغسطس ومرة أخرى في أيلول/سبتمبر، ذكر لنا أن عقد مؤتمر منفصل لعشيرة هاويي هو عامل ضروري سابق للمصالحة الوطنية، وأننا علينا أن ننتظر ذلك. واليوم علمنا أن هذا المؤتمر لم ينعقد أيضا كما كان مقررا ولن ينعقد في المستقبل. ومع ذلك لا يزال البعض يقولون إن المجلس ينبغي أن يرجئ اتخاذ إجراء، وأن مؤتمرا آخر ينعقد يوما ما في تشرين الأول/اكتوبر سيؤدي الى المصالحة السياسية. وبالنظر الى قائمة الوعود التي أخل بها والتي خلفتها الفصائل الصومالية، فإن حكومتي لن تصغى الى تأكيد آخر على شهر واحد آخر وعلى مؤتمر واحد آخر.

لقد حان الوقت لإنهاء بعثة الأمم المتحدة هذه. فعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال تستنزف موارد بشرية ومالية نادرة يمكن أن يستخدمها المجتمع الدولي على نحو أفضل وفي مكان آخر. وفي حين أن العملية قد حققت الكثير، منقذة مئات الآلاف من الصوماليين من الجوع، فإن استمرار وجودها لا يمكن تبريره. وفي وجه التعنت الصومالي وعدم الاستعداد للتوصل الى اتفاق سياسي، لا يمكن أن تستمر العملية في ادامة ٠٠٠ ١٥ جندي في الصومال وانفاق ما يزيد على ٢,٥ مليون دولار يوميا.

إن القرار الذي اتخذ توا لا يتناول واقع الحالة في الصومال. فهو يرجئ أي قرار بشأن مستقبل عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لمدة شهر آخر. وتعتقد حكومتي أن خطورة الحالة على النحو الوارد في تقرير الأمين العام بالذات، لا تحتمل هذا التأخير. بدلا من ذلك، ينبغي للمجلس أن يوافق الآن على سحب العملية بطريقة آمنة ومنظمة، تنتهي في نهاية هذا العام. وبما أن مشروع القرار لم يسلم بضرورة المضي بالمهمة الحرجة المتمثلة في الانسحاب الآن، فإن حكومتي لم تستطع أن تصوت لصالحه.

وفي الوقت نفسه، وبما أننا نعي الحاجة الى مواصلة الولاية من أجل حماية القوات أثناء فترة الانسحاب، لم تشأ حكومتي في هذا الوقت أن تصوت ضد التمديد. ويحدونا أمل وترقب وطيدان بأن يستخدم الأمين العام الأيام المقبلة لإنهاء التخطيط للانسحاب، وأن يقدم الى المجلس، في تقريره التالي، اقتراحا واقعيا بانسحاب منظم وسريع. ونحن لا نرى سببا لعدم تقديم هذا التقرير في المستقبل القريب الأمر الذي يسمح للمجلس بأن ينظر ويبت في الانسحاب قبل نهاية التمديد اليوم لمدة شهر واحد.

ومع ذلك، ينبغي ألا يكون هناك أي شك في موقف حكومتي. ويجب أن ينصب اهتمام المجلس من الآن فصاعدا وبصورة رئيسية على انسحاب مأمون لقوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. وحكومتي تقف على استعداد للعمل مع سائر أعضاء المجلس لتحقيق ذلك. إلا أن الوقت قارب على الانتهاء، والخطر الذي يتهدد أفراد حفظ السلم التابعين للأمم المتحدة يتزايد يوما بعد يوم . فبالأمس أطلقت النار على شخص آخر. فنحن لا يمكننا وهم لا يمكنهم تحمل المزيد من التأخير في إنهاء البعثة في الصومال.

السيد باكوراموتسا (رواندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): صحيح أن مسألة الصومال تهم الصوماليين أنفسهم في المقام الأول. ولكن صحيح أيضا أنها مسألة افريقية، وأكثر تحديدا، مسألة تهم المنطقة دون الإقليمية المعروفة بالقرن الافريقي.

ما من قرار يسعه أن يعالج هذه المسألة على نحو صحيح دون أخذ هذه العناصر الثلاثة بعين الاعتبار: الأطراف الصومالية المعنية بالحالة، والبلدان المحيطة، وافريقيا بصورة عامة. إن فشل القرارات السابقة ينبغي ألا يوقفنا عن البحث عن حلول تكون أكثر صحة من القرارات التي اتخذت حتى الآن.

إن وفد بلدي يود أن يطلب الى مجلس الأمن والأمين العام أن يتجنبا رواندا أخرى، وهي التي لم يخرج أحد منها سليما بعد. لذلك، فإن وفد بلدي، إذ صوت لصالح مشروع القرار، يود أن يشجع على السعي الى ايجاد حلول للحالة الصومالية، تكون المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الافريقية معنية بها بغية تنفيذ نقاط العمل الأربع الواردة في القرار.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): سأدلي الآن ببيان بوصفي ممثل اسبانيا.

إن وفد بلدي يشكر الأمين العام على تقريره عن عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. إننا ننتظر الجزء الثاني من التقرير، الذي من المقرر أن يتضمن تقييم الأمين العام لامكانات تحقيق المصالحة الوطنية، وتوصيات بالنسبة لمستقبل عملية الأمم المتحدة في الصومال. وهذا الجزء الثاني سيتضمن نتائج الزيارة الثانية التي قام بها إلى الصومال مؤخرا وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد كوفي عنان، الذي استمعنا إلى انطباعاته المبدئية باهتمام كبير بالأمس في الاجتماع غير الرسمي مع البلدان المشاركة بقوات في عملية الأمم المتحدة في الصومال.

إن الحالة الراهنة في الصومال لا تدعو بالتأكيد للتفاؤل. ورغم التقدم المحدود الذي أحرز في محاولات تحقيق المصالحة بين الفصائل الصومالية، لم يتسن حتى الآن عقد اجتماع المؤتمر التحضيري الذي طال انتظاره بشأن المصالحة الوطنية الذي أجل لشهور.

في الوقت نفسه، ما زالت الحالة الأمنية في المنطقة مقلقة؛ بل إنها تدهورت وليس هناك ما يوحي بأي تحسن، الأمر الذي تدل عليه هجمات الميليشيات العديدة على الذين يقدمون المساعدة الانسانية وعلى أفراد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، مسببة الاصابات التي نشجبها جميعا.

هذا السيناريو الكئيب يبين أن أنشطة الميليشيات لا تزال مستمرة وآخذة في الاتساع بعيدا عن أي اتفاق توصل إليه رؤساء الفصائل الصومالية. وإن هذه الحالة تقيد بل إنها تهدد بالفعل بالخطر حرية تحرك وفعالية عملية الأمم المتحدة نفسها والوكالات الانسانية في القيام بمهامها.

وقائد القوة نفسه اضطر إلى بدء الاستعدادات لخفض عدد الأفراد وتركيزهم في ثلاث مناطق: مقديشو، وبيدوا وكسمايو. وهذا يدل على البلبلة التي تحيط باستمرار وجود الأمم المتحدة في الصومال، بكل ما تحمله من نتائج سلبية لا يمكن تجنبها على عمل المساعدة الانسانية الهام الذي يقوم به المجتمع الدولي في ذلك البلد.

وفقا للقرار ٩٤٦ (١٩٩٤) الذي اعتمده المجلس توا، وبناء على توصيات الأمين العام، جرى تمديد ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لمدة شهر واحد حتى ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤، بينما ننتظر تقييم الأمين العام الكامل وتوصياته. وهذا القرار يؤكد على الأهمية التي يعلقها المجلس على الحاجة إلى تحليل مفصل لولاية العملية ومستقبلها. وكما يعتقد وفد بلادي اعتقادا راسخا، فإن هذا سيوفر العناصر الضرورية لاتخاذ أكثر القرارات واقعية دون التخلي تماما عن الشعب الصومالي لمصيره.

إن اسبانيا باعتبارها عضوا مسؤولا في المجلس، شاركت في تقديم مشروع القرار الذي اعتمد توا، وتعتبر أن أي قرار يؤثر على مستقبل أي عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام، وبخاصة إن كانت بهذا القدر من الأهمية، لا يمكن تنفيذه باندفاع وبدون توفر جميع المعايير اللازمة المتاحة. إن محتويات القرار ذاته تبعث برسالة واضحة إلى الفصائل الصومالية بأن صبر المجتمع الدولي قد نفد. واليوم، أكثر من أي وقت مضى، يجب أن تظهر للأطراف الصومالية اهتمامها المخلص بتحقيق مصالحة وطنية وسلم في بلدها، ممكنة الشعب الصومالي من استعادة الأمل وتحمل مصيره. وإلا فإنه سيكون من الصعب تبرير الابقاء على وجود الأمم المتحدة في الصومال بالصورة التي هو عليها في الوقت الراهن.

الآن، استأنف مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

ليس هناك متكلمون آخرون،

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥